المحاضرة الحادية عشر من مقرر علم اجتماع السكان

* مقدمة :

* ذكرنا سابقا ان عالم الاجتماع المهتم بدراسة الظواهر السكانية يستطيع ان يوسع من نطاق تحليله لهذه الظواهر ويتناولها في ضوء ظروف وعوامل اشمل غير الاسرة والطبقة والقيم والمعايير الثقافية ، هي ظروف اخري يعيشها المجتمع ككل ونعني ظروف التخلف او التنمية في هذا المجتمع .

* خاصة وان قضية العلاقات المتبادلة بين السكان والتنمية الاجتماعية والاقتصادية تحتل مكانه بارزة بين مجموعة القضايا التي تحظي بالاهتمام العالمي والتي تطرح مشكلات وتحديات عالمية في الحاضر والمستقبل .

* ولم يكن الاهتمام بهذه القضية اهتماما حديثاً ، وانما اصبحت واحدة من القضايا التي يعني بها العالم خلال عشرات السنوات الماضية .

* بل وقد اصبحت العلاقات المتبادلة بين العمليات السكانية والتنمية في الاونه الحاضرة اكثر وضوحاً ، ولذلك كان تجاهلها في معالجة قضايا السكان يعبر عن قلة الدراية والادراك ونقص الوعي ، وضحالة الفهم .

* ولذلك سنركز اليوم طلابي الاعزاء علي عرض هذه التصورات المتاحة حول العلاقة المتبادلة بين السكان والتنمية

* مع الاشارة الي العلاقة المتداخلة بين ظواهر بناء السكان وعمليات التنمية الاجتماعية ثم الي العلاقة المتشابكة والمعقدة بين ظواهر تغير السكان وعمليات التنمية .

* وهذا يستدعي منا ان نعرف في هذا الفصل تصور العلاقة المتبادلة والممكنة بين السكان والتنمية والاسباب التي ادت الي الاهتمام بقضية العلاقات هذه بين الباحثين علي الصعيد العالمي ونوضح المفهومات التي استعانو بها في التعبير عن هذه العلاقات والمتغيرات .

* اولاً : عوامل الاهتمام بالعلاقات المتداخلة بين السكان والتنمية : -

هناك مجموعة كبيرة من العوامل والاسباب التي تضافت معا وادت الي اثارة الاهتمام بين الباحثين بدراسة العلاقات المتداخلة بين السكان والتنمية من اهمها :

١- نمو سكان العالم : كشفت الاتجاهات الديموجرافية عن زيادة غير مسبوقة في نمو سكان العالم ، اذ بلغت عملية النمو بعيد المدي لسكان العالم في اثناء هذه السنوات ذروتها ، ولم يحدث ان تزايد السكان من قبل علي هذا النحو وبالسرعة نفسها ومن هنا اجمع الباحثون علي انه لايمكن الابقاء علي المستويات الحالية لنمو السكان علي هذا النحو بالتحديد او حتي خلال فترة تتجاوز القرن او القرنين ولو فرضنا لاسباب توضيحية انه لايمكن انقاص المستويات الحالية لنمو السكان باستمرار ، فان حجم السكان قد يصل خلال فترة وجيزة الي ضعف حجمه الحالي ، وهنا قد يوافق معظم الباحثين علي انه حتي النمو التكنولوجي والعلمي المصاحب لنمو السكان لا يحتمل ان يكون قادر علي ان يوفر لهؤلاء السكان مستويات المعيشة التي تعتمد علي الاستهلاك العالمي للطاقة ، وغيرها من الموارد الاخري التي تميز البلاد الصناعية اليوم .

* ومن هنا ظهرت المعضلة وبدات قضية العلاقات المتداخلة بين السكان والتنمية تشغل اهتمام الباحثين ، وذهب البعض الي انه مع التحديث وتحسين ظروف المعيشة التي تعد بمثابه جانبا من جوانب عملية التنمية قد يتوقع حدوث انخفاض في معدل المواليد ، وذلك استنادا الي الشواهد التاريخية التي تؤكد انه كلما تقدم التحديث فان السكان يمرون بتطور ديموجرافي ينقص من معدلات النمو السكاني بشكل واضح .

* ولكن قد لا تكون التنمية قادرة علي تحقيق هذا المستوي العالمي ومن ناحية اخري نجد ان البعض الاخر ينظر الي النمو السكاني علي انه علامة بارزة علي الصحة الاجتماعية والرفاهية وعلي انه مصدر لقوة الاسرة والقبيلة ، بل والدولة ككل ، ولما كان النمو السكاني المستمر يحتمل ان يعمل علي ظهور مجموعات متباينة من الضغوط التي كانت لها نتائجها في اوقات متباينة من هذا التاريخ ، ومع هذا فقد صاحب عملية التنمية في مراحلها المبكرة زيادة في سرعة نمو السكان .

* وذلك لان تحسين مستويات المعيشة مثل زيادة مواد الغذاء ، وظروف التغذية وتقدم المعرفة والتكنولوجيا المطبقة في مجالات الصحة العامة والطب تعد مسئولة لدرجة كبيرة عن التعجيل بعملية نمو السكان ، من خلال الانخفاض السريع في معدلات الوفيات ولهذا زادت معدلات نمو السكان في هذه البلاد عندما اضطلعت بعملية التنمية في بداية القرن الثامن عشر ، ونجد ان زيادة نمو السكان من خلال انخفاض معدلات الوفيات وثبات معدلات المواليد ، يمثل فقط احد الجوانب في عملية التحول الديوجرافي الاشمل ، ذلك لان مجموعة اخري من المؤثرات التي ترتبط بعملية التحديث ، مثل زيادة معدلات التعليم وارتفاع مكانه المراة والتغيرات في وظائف الاسرة وادوار اعضائها تؤدي بدورها الي خفض معدل الخصوبة .

* ٢- التحول الديموجرافي في الدول النامية :

* لم تكن المخاوف المترتبة علي التحول الديموجرافي في الدول النامية راجعة الي سرعة النمو السكاني في هذه البلاد في حد ذاته والتي كانت سرعة متوقعة وانما كانت راجعة الي مقدار هذه الزيادة .

* الامر الذي قد ترتب عليه مشكلات خطيرة ، خاصة وان دخول البلاد النامية مرحلة الانخفاض السريع في معدلات الوفيات منذ العقدين الماضيين كان وراء هذه الزيادة في سكانها وهو المصدر الرئيسي الذي اثار الاهتمام بالعلاقة بين السكان والتنمية ذلك لانه قد لا يوافق احد علي الطريقة المعقولة لانقاص معدلات نمو السكان تكون من خلال زيادة معدلات الوفيات .

* كما انه لا يمكن ان تكون معدلات الخصوبة المنخفضة فقط هي الطريقة المناسبة لخفض معدلات نمو السكان .

* وانما يعد نمط الخصوبة المنخفض الي جانب نمط الوفيات المنخفض هو النمط الوحيد الذي يمكن قبوله كشرط جوهري وعنصر اساسي في تحقيق الرفاهية الانسانية لكل من الفرد والمجتمع .

* ٣- تزايد المشكلات السكانية وتنوعها :

* بالرغم من ان الاهتمام بمشكلات السكان قد بدأ بالقلق من الخصوبة العالمية ومعدل النمو المتزايد للسكان ، واخذت المناقشات الجادة التي تلت ما نشره (توماس مالتس)في مقالة حول مبدأ السكان يثير المزيد من الاهتمام والاستجابات وخاصة تلك التي اخذت تبادر بالدفاع عن تنظيم الاسرة ، وما لبث هذا الاهتمام العالمي ان اتسع ليشمل جوانب اخري من المشكلات السكانية وبخاصة معدل الوفيات المتباينة ، ونسبة الاصابه بالمرض ومشكلات توزيع السكان ، بما في ذلك التوزيع العالمي والاقليمي والريفي والحضري ، ثم مشكلات نوعية السكان ، ومشكلات فئات سكانية محددة مثل كبار السن والشباب ، والنساء .

* ٤- الهوه الواضحة والمتزايدة بين البلاد المتقدمة والنامية :

* تؤكد الوثائق والاحصائيات ان معدلات النمو السكاني الحالية في البلاد المتقدمة معدلات منخفضة بالمقارنه بغيرها ، ولقد اصبح واضحا ان البلاد ذات المعدلات المنخفضة في نموها السكاني قد حققت معدلات تنمية اكثر سرعة وفعالية .

* وتجد البلاد النامية بالطبع نفسها الان في ظروف مغايرة في جوانب كثيرة اخري عن ظروف البلاد المتقدمة سواء حاليا او حتي في بداية المرحلة التي اخذت فيها تسير في طريق التصنيع .

* كما ان النمو السكاني يرتبط بزيادة الحاجات الخاصة والمتطلبات في مجالات الصحة والتعليم والاسكان وغيرها ، وهي احتياجات جوهرية خاصة في البلاد النامية .

* كما يتوقف الحفاظ علي المستويات المناسبة للمعيشة وتحقيق هذه الاحتياجات الاجتماعية علي زيادة جملة الناتج القومي وانتاج السلع والخدمات بنفس سرعة النمو السكاني مع اخذ تكوين السكان وتوزيعهم في الاعتبار .

* واخذ المجتمع الدولي يركز اهتمامه وعلي نحو متزايد بالجهود التي تعجل بالتنمية ، وعلي حفز وتوصيل التعاون الدولي ، وعلي محاولات تخفيف التباين بين البلاد المتقدمة والمتخلفة او النامية ومحاولة التفكير في حلول لتقليل الهوه بينها وذلك من خلال دراسة العلاقات المتبادلة بين السكان والتنمية .

* ٥- الاختلاف في الراي حول العلاقات المتبادلة بين السكان والتنمية :

* علي الرغم من ان مسالة العلاقات المتبادلة بين الاتجاهات الديموجرافية والتغير الاجتماعي والاقتصادي او بين السكان والتنمية قد شغلت اهتمام الباحثين واصبحت موضع نقاشهم منذ فترة طويلة ، الا انهم لا يزالون يختلفون في الراي حول هذه المسألة ولعل هذا مرجعه الي تعقد مشكلة العلاقة بين السكان والتنمية نتيجة للاختلافات الكبيرة في الظروف الاجتماعية والاقتصادية والديموجرافية بين بلاد العالم .

* وبرغم انه ليس هناك اتفاق كامل علي كل نتائج النمو السكاني وانعكاساته علي التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وبرغم توفر القدر الكبير من البحث في هذا الصدد الا انه امكن حصر المجموعة الكبيرة من وجهات النظر وتصنيفها الي مجموعتين من المواقف المتعارضة اولها ذلك الراي القائل بان معدلات النمو السكاني العالمية والحالية تشكل عقبة في طريق التنمية الاجتماعية والاقتصادية ويصعب التغلب عليها ، وذلك من خلال ما تثيره من تاثير غير متوافق علي توافر وتعبئة الموارد التي تحتاجها عمليات التنمية .

* ثم هناك الرأي الاخر :

* القائل انه مع سياسات اقتصادية اجتماعية معينة ، يمكن ان يكون للعدد الكبير من السكان فائدته او علي الاقل يمثل عقبة امام التنمية ، ولم يمنع هذا الخلاف في الراي ظهور موقف وسط يأخذ به اولئك الذين يعترفون بالوسائل الممكنه المترتبه علي النمو السكاني والذين يرون في المعدلات العالية للزيادة السكانية عقبة خطيرة في طريق التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

* ثانيا : مفهومات تصور متغيرات السكان والتنمية :

* كان من الطبيعي ان يبلور الباحثون في اهتمامهم بمسالة العلاقات المتبادلة بين السكان والتنمية مجموعه من المفهومات التي تعينهم علي تصور هذه العلاقات ولعل اهم هذه المفهومات السكان من ناحية والتنمية من ناحية اخري .

* ١- مفهوم السكان :

وكان مفهوم السكان يستخدم بمعني اكثر شمولا واتساعا لانهم لم يقصروه علي جوانب محددة من السكان وبخاصة الخصوبة العالية ومعدلات النمو ، وانما اضافو له جوانب اخري كثيرة ، مثل الوفيات والاختلاف في معدلاتها والصحة ، فضلا عن جوانب تكوين السكان بما في ذلك التكوين العمري ودرجة التجانس وعدم التجانس في السكان .

* كما يدخل ضمن توزيع السكان ، عمليات الهجرة الدولية والداخلية بما في ذلك خصائص المهاجرين ونتائج الهجرة علي الموطن الاصلي وعلي المناطق التي يقصدونها في هجرتهم .

* وهناك ايضا نوعية السكان كمحصلة لكل الموروثات الاجتماعية والتكوينية واثر عمليات التنشئة الاجتماعية وعوامل التعليم واكتساب المهارات خاصة في نوعية السكان ويضم هذا التصور للسكان بالضرورة موضوعا اوسع يتعلق باستثمار الموارد البشرية وتكوين راس المال البشري ، وبالاضافة الي جانب اخر جوهري في السكان في القوة العاملة والمشاركة الفارقة للعناصر المتباينة من السكان وبخاصة مشاركة النساء .

* ولقد حرص الباحثون علي استخدام هذا التصور الاوسع للسكان لانهم وجدوا ان كل واحد من جوانب السكان السابق يرتبط بالتنمية سواء كعامل معوق او معجل لها .

* ٢- مفهوم التنمية :

اذا حاولنا ان نوضح ما الذي كان يقصده الباحثون بمفهوم التنمية عند دراستهم لمسالة العلاقة بين السكان والتنمية . فالملاحظ انه قد طرأ تطور علي استخدامهم لهذا المفهوم ، ذلك لانه كان هناك ميل مبكر بين هؤلاء الباحثين وكذلك بين رجال الادارة الحكومية ، بما فيهم المخططون الي استخدام بعض المؤشرات التي يمكن بها الدلالة علي فكر التنمية ، فكانو يستخدمون اجمالي الناتج القومي او اجمالي الانتاج الوطني او حتي كانو يستخدمون بعض مقاييس الدخل لكل فرد ، وكانت فكرتهم عن التنمية انها مجرد تنمية اقتصادية ولكن سرعان ما ادرك الباحثون وتزايد الاعتراف بينهم ، بان مثل هذه المؤشرات ليست الا مؤشرات مبسطة بل حتي مضللة في تصور فكرة التنمية .

* التنمية تنطوي علي الجانب الاوسع لهذه الكلمة والحقيقة ان التنمية تشتمل بالضرورة علي جوانب المجتمع وثقافته ، ولقد استجاب الباحثون وغيرهم من هيئات محلية وعالمية لهذا التغير في تصور مفهوم التنمية ، وتخطو بهذا ما وراء اجمالي النتاج القومي لكل فرد واجروا قياسات اكثر دلالة وقيمة ، واسهم معهد بحوث الامم المتحدة للتنمية الاجتماعية في هذا الجهد ، وقدم قائمة من ثمانية عشر مؤشر للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والبنائية .

* ثالثاً : قضايا تفسير العلاقات المتبادلة بين السكان والتنمية :

* ولقد ترتب علي الاهتمام المتزايد بدراسة العلاقة المتبادلة بين السكان والتنمية ظهور عدد من القضايا الافتراضية والعامة التي تفيد في مجال فهم وتفسير هذه العلاقات بين السكان والتنمية .

* ولكن هذا لم يقف حائلا دون التوصل الي تصنيف يرتب هذه المجموعة الكبيرة والمتباينة وينظمها في مجموعات :

* الاولي : مجموعة القضايا التي تركز علي اثر عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية علي الاتجاهات السكانية .

* والثاني : مجموعة القضايا التي تركز علي اثر الاتجاهات السكانية علي عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

* * اثر عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية علي الاتجاهات السكانية :

* ترتبط هذه القضايا بنظرية التحول الديموجرافي التي تفترض ان هناك ثلاثة انماط سكانية اساسية يمر بها كل مجتمع هما الخصوبه والوفيات العالية ، والخصوبة العالية ثم نمط الوفيات المنخفضة والخصوبة المنخفضة وان كل نمط منه يتوقف علي مستوي معين للتنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تمر بها البلاد وانه في ضوء الشواهد التاريخية للمجتمعات المتقدمة في الغرب وقد ثبت صحة الافتراضات وكذلك من المتوقع حدوث عمليات مماثلة بالنسبة للسكان والتنمية في البلاد النامية .

* (أ) اثر عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية علي الاتجاهات السكانية في البلاد المتقدمة :

تشير السجلات التاريخية المتوافرة عن بلاد اوروبا الغربية الي ان معدل المواليد والوفيات في اواخر القرن الثامن عشر واوائل القرن العشرين ، ولقد اسهم تناقص الغلة المستمر ونقص الغذاء وانتشار الاوبئة والحروب ، والصراعات الداخلية ، باعتبارها مؤشرات علي ظروف التنمية في هذه البلاد في وجود هذا الاتجاه الديموجرافي ونمط الخصوبة والوفيات المرتفعان .

* ثم حدث انخفاض تدريجي في معدل الوفيات ولم يطرأ علي الخصوبة اي انخفاض لبعض الوقت وحتي حدث انخفاض في الخصوبة فانه لم يكن بقدر مساو لذلك الذي حدث في معدل الوفيات .

* ومع مرور الوقت حدث انخفاض في الخصوبة ، حيث بدأت معدلات المواليد في الهبوط وكانت معدلات النمو في البداية ثابتة ، ثم اخذت في الانخفاض بعد ذلك وهذا يعني اكتمال دائرة التحول الديموجرافي والوصول الي مستويات للخصوبة والوفيات المنخفضة والتي اصبحت تميز المجتمع الحديث .

* ولقد حدث التغير في الاتجاهات السكانية كمحصلة لعملية التحديث المبكرة وبدأ عملية التصنيع وظهور نموذج جديد للاسرة الصغيرة وانتشار نمط الزواج الاوروبي من خلال تاخير سن الزواج .

* وتؤكد الشواهد التاريخية انه كانت هناك علاقة وثيقة ولا تزال بين التغير الديموجرافي وبين التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال عملية التحديث ، كما تؤكد الخبرة التاريخية ان العلاقات بين التغير الديموجرافي وبين عمليات التنمية الزراعية كانت دائما علاقة وثيقة .

* فلقد تميز تاريخ التنمية الاجتماعية والاقتصادية بسمات دائمة ومحددة ادت الي حدوث التحول الديموجرافي ، وبين اكثرها اهمية تيار الاختراعات والابتكارات التي ادت الي حدوث ثورة في العمليات الانتاجية ، ثم الزيادة المصاحبة في التعليم وتقدم المعرفة الطبية وتطبيقاتها والتحسينات في مجال التطعيم واجراءات الصحة العامة وظروف العمل الافضل والقدرة المتزايدة علي تخزين ونقل الغذاء ، وغيرها من السلع والزيادة في دخل الاسرة وما ترتب عليه من انخفاض في معدل الوفيات وبخاصة حديثي الولادة .

* (ب) اثر عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية علي الاتجاهات السكانية في البلاد النامية :

* والمتوقع طبقا لنظرية التحول الديموجرافي ان تحدث في البلاد النامية مراحل وانماط سكانية مماثلة لتلك التي وقعت في البلاد المتقدمة .

* فلقد بدأت البلاد النامية تمر بزيادة سريعة في سكانها خلال السنوات التي تلت الحرب ، وذلك من خلال الانخفاض المنحدر للوفيات وبقاء الخصوبة ثابته دون تغير .

* وتعد المعدلات الحالية لنمو السكان في البلاد النامية اعلي بكثير من مثيلاتها التي لوحظت في البلاد المتقدمة وعندما كان نمو السكان في هذه البلاد سريعاً ومتعجلاً .

* وتؤكد النتائج ان ما توقعته نظرية التحول الديموجرافي بالنسبة للانماط السكانية لم يكن اولا مماثلا لما حدث في البلاد المتقدمة ، وثانيا : لم يسير حسب المراحل التي تصورتها النظرية وذلك لان معدلات النمو السكاني في البلاد النامية كانت اعلي بكثير من مثيلاتها في البلاد المتقدمة .

* كما ان انخفاض معدل الوفيات في البلاد النامية كان مندفعا عن نظيره في البلاد المتقدمة ، هذا فضلا عن دائرة التحول الديموجرافي في البلاد النامية لم تكتمل ، ذلك لانه كانت هناك انماط مرتفعة للخصوبة والوفيات في البداية

* تلاها انخفاض في الوفيات وثبات او تغير طفيف في المواليد ولم تصل بعد البلاد النامية الي مستويات الخصوبه والوفيات المنخفضة حسب ما تتوقعه نظرية التحول الديموجرافي ، الامر الذي يفسر جانباً من الهوة بين البلاد المتقدمة والنامية ، اما الجانب الثاني لهذه الهوة فيمكن ان ندلل عليه من خلال مستويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي حدثت في هذه البلاد وكانت مسئولة عن التحولات الديموجرافية السابقة ، فمن ناحية قد اسهمت التحسينات في ظروف الحياه العامه في خفض معدلات الوفيات .

* كما اصبح فائض الغذاء اكثر انتظاما وتأكيداً وقل حدوث المجاعات عما كان معتاد وانخفضت الوفيات كذلك من خلال النجاح الملحوظ في الحد من الامراض الوبائية بواسطة اجراءات الصحة العامة والتطعيم الاجباري والتحسن في رعاية الامومة والطفولة .

* ٢- اثر الاتجاهات السكانية علي برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية :

* والواقع ان مجموعه القضايا التي تركز علي اثر الاتجاهات السكانية علي عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، تنطلق من تصوريسلم بالدور المزدوج للانسان باعتباره عاملاً اساسياً وهدفاً نهائياً للتغير الاجتماعي والاقتصادي .

* السكان يؤثرون اساساً من خلال هذا الدور المزدوج باعتبارهم منتجين وثانياً باعتبارهم مستهلكين ويؤثرون في العوامل الاجتماعية والاقتصادية

* انقسم العلماء والباحثون ازاء هذا التصور الي مجموعتين

* الاولي : تأخذ بالرأي القائل بان الاتجاهات السكانية وبخاصة معدلات المواليد والنمو المتزايد للسكان سوق يسهم في تدهور او تجميد التنمية الاجتماعية والاقتصادية او قد تعوق التحول الديموجرافي الاجتماعي ن وكانت هذه المجموعه الاولي من الباحثين تنطلق في هذا الصدد من الفكر التقليدي المتعلق بالسكان والذي كان كان يعني لدرجة كبيرة بحجم السكان في علاقاتها بما يعرف باسم الموارد .

* وتأخذ المجموعة الثانية بارأي القائل :

* ان كل مستوي عال للتنمية الاجتماعية (بما في ذلك التنمية الاقتصادية) يتطلب حجماً اكبر من السكان وان الشواهد التاريخية تؤكد لنا ان الحجم العددي الصغير ونقص الكثافة السكانية قد اسهمت في اعاقة التقدم طالما ان الانسال السكاني يعتبر بمثابه مطلب جوهري لوجود المجتمع ومن ثك يعتبرايضاً اساساً في تنميته وكان اصحاب هذا الرأي لا يؤكدون علي الطبيعه في ذاتها وانما انصب تأكيدهم علي الجهود الانسانية في توفير الموارد من خلال وسيلتين اساسيتين : اذ تجعل التكنولوجيا بمعناها الواسع من الممكن الاستفادة من البيئة الطبيعية ، وبهذه الطريقه تسهم التحسينات التكنولوجية فعلاً في وجود الموارد الاقتصادية .

* كما ان هناك وسيلة اخري لتوفير الموارد وذلك من خلال توفير راس المال الطبيعي وتنمية الموارد البشرية ذاتها .

* كما ان التنمية التكنولوجية كمحرك اول للتغير الاقتصادي تتطلب بحوث وتجارب تحتاج الي راس المال البشري المدرب .

* وهكذا يؤثر التحول من النظر الي الموارد باعتبارها احد هبات الطبيعه الي النظر اليها باعتبارها بمثابه تكوين راس مالي وبشري يؤثر في ادراك العلاقة بين السكان والتنمية ويزيده نضوجاً واكتمالاً .

* كما يعتبر المبالغة في تقدير النتائج السلبية لحجم السكان بالنسبة للعمليات الاجتماعية والاقتصادي تثير الصخب بدون داع ، ذلك لان القضايا التي تدعو لصالح الحد من نمو السكان الي الحجم الاصغر للسكان ، ذات طبيعه ايكولوجية لانها تعتبر السكان مستغلين للموارد التي لا يمكن تعويضها ومفسدين للبيئة ، ومستغلين للتربة .

* ولكن هذا القول يميل الي تجاهل الحقيقة التي مفاداها ان السكان هم ايضا حماة هذه التربه التي قامو باستثمارها من خلال ما بذلوه من جهد وعمل ، بطريقة تجعلهم مستثمرين وخلاقين للقيم الاقتصادية والمادية التي تزين حياتنا .

* كما انهم يعدون بمثابة احد واهم العوامل الممكنة للتنمية في المستقبل ، والواقع انه كلما كان النسق كبير من حيث الحجم العددي ، كلما كانت الظروف افضل اما تنميته الاقتصادية لانه يقلل من اعتماده علي المساعدات الخارجية من اجل التنمية .

* *مناقشة :*

* من كل الاراء السابقة يستدعي هذا طلابي الاعزاء ان نقف ونفكر سويا

.....

..

* السكان اساس وجود المجتمع - اداة التنمية في المجتمع

* لابد من تطوير فهمنا للعلاقات المتبادلة بين السكان والتنمية .